

Distr.: General
22 July 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٢٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الاجتماعية: متابعة السنة الدولية
لكبار السن: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة

تقرير الأمين العام

موجز

يركز هذا التقرير على حالة حقوق الإنسان لكبار السن في جميع مناطق العالم. وهو يقدم استعراضا عاما لبعض التحديات التي يصادفها كبار السن من النساء والرجال في التمتع بحقوقهم ويُجمل أمثلة على استجابة الحكومات للتصدي لهذه التحديات. وهو يقدم مجموعة توضيحية من التشريعات والسياسات والبرامج ويعرض مسائل رئيسية من مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التمييز، والعنف وسوء المعاملة، والحماية الاجتماعية، والرعاية طويلة الأجل، والخدمات التي تقدم خصيصا في سن محددة، والمشاركة، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، والمعاشات التقاعدية مدى الحياة.

* A/66/150.



المحتويات

الصفحة

٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الحالة والتحديات الراهنة
٨	ثالثا - القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق المسنين
١٤	رابعا - الاستجابات الوطنية لقضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان
٢٥	خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٦٥ المعنون "متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة". وقد طلبت الجمعية العامة، في الفقرة ٣١ من هذا القرار، إلى الأمين العام أن يعد تقريراً عن تنفيذ القرار، بما في ذلك حالة حقوق كبار السن في جميع مناطق العالم. وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠١١، أرسلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء، والهيئات والمنظمات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تحيطها بما علما بالتقرير. وتضمنت المذكرة الشفوية استبياناً يتكون من تسع نقاط، التمس فيها تقديم ملاحظات ومعلومات بشأن التشريعات والسياسات والبرامج الحالية التي تتعلق بمختلف مسائل حقوق الإنسان المتصلة بكبار السن. ووردت مساهمات خطية من ٤١ دولة و ٨ كيانات تابعة للأمم المتحدة و ٢٠ مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان و ١٠ منظمات غير حكومية وتحالفات وجماعات أخرى. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بمن ردوا على الاستبيان وجميع البيانات التي قدمت من أجل إعداد هذا التقرير وذلك على موقع مفوضية حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت^(١). وفي هذا الصدد، يجدر بالملاحظة أن البيانات التي قُدمت تشمل مجموعة متنوعة جدا من الحالات الوطنية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية وأنه، في حين من المسلم به أن من الواضح أن كبار السن يشكلون فئة غير متجانسة، تتباين حالة كبار السن بين الدول الأعضاء ودخلها تبايناً شديداً.

٢ - وينظم التقرير في ثلاثة أفرع، ويحمل الفرع الثاني أدناه الحالة الراهنة والتحديات التي يواجهها كبار السن في جميع مناطق العالم. ويقدم الفرع الثالث استعراضاً للإطار الدولي الحالي، بما في ذلك صكوك حقوق الإنسان الدولية الملزمة، ويناقد بعض المبادئ والمعايير والتزامات الدول الأطراف التي تنطبق على كبار السن. ويعرض الفرع الرابع مجموعة من الأمثلة مستخلصة من البيانات التي قُدمت من أجل إعداد التقرير، تشمل العديد من المسائل والمجالات المحددة ذات الصلة بكبار السن. وبالإضافة إلى ذلك، ترد في الفرع الخامس الاستنتاجات والتوصيات.

ثانياً - الحالة والتحديات الراهنة

٣ - طرأ تغير جذري على التركيبة السكانية في العالم في العقود الأخيرة. ففي الفترة ما بين عام ١٩٥٠ وعام ٢٠١٠، ارتفع العمر المتوقع في جميع أنحاء العالم من ٤٦ عاماً إلى

(١) للاطلاع على جميع البيانات، انظر <http://www.ohchr.org/EN/Issues/OlderPersons/Pages/Submissions.aspx>.

٦٨ عاماً، ويتوقع أن يزيد ليلبلغ ٨١ عاماً بحلول نهاية هذا القرن^(٢). ويجدر بالملاحظة أن عدد النساء يفوق عدد الرجال في الوقت الحالي بما يقدر بنحو ٦٦ مليون نسمة فيما بين السكان الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ سنة أو أكثر. ومن مجموع من بلغوا ٨٠ سنة أو أكثر، يصل عدد النساء إلى ضعف عدد الرجال تقريبا، ومن بين المعمّرين الذين بلغوا من العمر مائة سنة يصل عدد النساء إلى ما بين أربعة أو خمسة أضعاف عدد الرجال. وللمرة الأولى في تاريخ البشرية، سيزيد عدد الأشخاص الذين تجاوزوا الستين عن عدد الأطفال في العالم في عام ٢٠٥٠.

٤ - وهناك الآن ما يربو على ٧٠٠ مليون نسمة تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون هناك بليوناً نسمة، أي ما يزيد عن ٢٠ في المائة من مجموع سكان العالم، تبلغ أعمارهم ٦٠ عاماً أو أكثر. وستكون زيادة عدد كبار السن أكثر وأسرع في بلدان العالم النامي، وستصبح آسيا المنطقة التي تضم أكبر عدد من كبار السن، وتواجه أفريقيا أكبر زيادة متناسبة في هذا الصدد. ومع مراعاة هذا، من الواضح أنه يلزم إيلاء المزيد من الاهتمام للاحتياجات والتحديات الخاصة التي يواجهها العديد من كبار السن. بيد أن المساهمة الجوهرية التي يمكن أن يسهم بها أغلبية كبار السن من الرجال والنساء في أعمال المجتمع إذا توفرت ضمانات كافية، تتسم بالقدر نفسه من الأهمية. وتكمن حقوق الإنسان في صميم جميع الجهود المبذولة في هذا الشأن.

٥ - وخلال العقد الماضي، أدت شيخوخة السكان إلى الأخذ بسياسات وبرامج جديدة، احتل فيها القطاع الاجتماعي مكان الصدارة، كما يتبين من أغلبية المساهمات التي قدمت من أجل إعداد هذا التقرير. وصمّمت العديد من الحكومات في بلدان ذات اقتصادات متقدمة النمو ونامية أو بدأت سياسات ابتكارية في النظم الصحية أو الضمان الاجتماعي أو الرعاية الاجتماعية. وبالإضافة إلى هذا، تم سن العديد من الوثائق الإطارية المتعلقة بالسياسات العامة، بما في ذلك خطط عمل وطنية معنية بالشيخوخة. كما بدأت تظهر تدابير تشريعية تتصل بفترة عمرية محددة في مجالات متباينة مثل قوانين بناء وتراخيص ورصد مراكز الرعاية والتدريب المهني. وتشارك جميع مستويات الحكومة، من المحلية إلى الوطنية، في تحمل هذه المسؤولية، وقامت إما بإقامة مؤسسات جديدة وإما بتحديد المؤسسات الموجودة حالياً من أجل السعي إلى طرق للتصدي تدريجياً للتحديات التي يواجهها كبار السن.

(٢) التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٠، وهو متاح على الموقع:

http://esa.un.org/unpd/wpp/unpp/panel_indicators.htm

٦ - وقد اختارت المؤسسات الحكومية نهجا متنوعا في تحديد الأولويات. وتسلط هذه الخيارات الضوء على التصورات المختلفة للدور الذي يؤديه كبار السن في الأسرة والمجتمع ككل. وفي بعض الحالات، تهدف التدابير إلى التقاط الديناميات المتغيرة بسرعة في المجتمعات المحلية والمجتمعات، وتدعو إلى إلقاء نظرة ثانية على التصورات الحالية بشأن كبار السن والعمل، وآليات رعاية المسنين، ونظم الدعم المشتركة بين الأجيال، والقيود المالية. وقد صممت بعض الحكومات سياسات تقوم على مبدأ الشيخوخة الفاعلة والاستقلال الذاتي، تهدف إلى تيسير مواصلة الحياة باستقلال في المنزل، وتوفير الخدمات والمرافق التي تلي أنواعا شتى من الاحتياجات. وتشدد تدابير أخرى على الروابط العائلية وتقديم الدعم لوحدة الأسرة بوصفها المصدر الرئيسي لتقديم الرعاية لكبار السن. وفي جميع الحالات، من الجوهري إنشاء شبكة من الجهات الفاعلة الخاصة، بما في ذلك مختلف المنظمات التطوعية والمراكز المجتمعية، كي يؤدي النظام بأكمله مهمته بسلاسة.

٧ - وتتردد بصورة خاصة ضرورة الاستجابة لحالة النساء المسنات^(٣) اللاتي يواجهن تفاوتات نتيجة لأدوارهن القائمة على أساس نوع الجنس في المجتمع. وتشكل العلاقات بين الجنسين كامل دورة الحياة، مما يؤثر على إمكانية الاستفادة من الموارد والفرص، ويتسم تأثيرها بأنه مستمر وتراكمي على حد سواء. وتأتي الظروف المختلفة التي تشكل حياة النساء والرجال في سن الشيخوخة نتيجة التجارب التي يمرون بها طول حياتهم. وتمثل الصحة الجيدة والأمن الاقتصادي والسكن اللائق والعيش في بيئة مواتية والحصول على الأراضي أو أي موارد إنتاجية أخرى، العناصر الأساسية للشيخوخة بكرامة، إلا أن تحقيقها يتوقف على قرارات وخيارات لا يحددها كل فرد سوى جزئيا. ويصبح أثر التفاوتات بين الجنسين في التعليم والعمل أوضح ما يمكن في سن الشيخوخة. ونتيجة لذلك، من الأرجح أن تصبح النساء المسنات أكثر عرضة للفقر من الرجال المسنين. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تتحمل المسنات المزيد من المسؤوليات عن رعاية الأسرة مع القيام في الوقت نفسه بتدبير أمور ظروف عمل تتسم بعدم المرونة وسن التقاعد الإلزامية وعدم كفاية المعاشات التقاعدية واستحقاقات الضمان الاجتماعي الأخرى، مما يجعلهن ومن يُعهد إليهن برعايتهم، في حالة ضعف بالغة. وبلا شك، تشكل الشيخوخة، وما يصاحبها من تحديات لحقوق الإنسان أو تأنيثها، تحولا لم يسبق له مثيل في النسيج الاجتماعي لجميع المجتمعات، وتترتب على ذلك عواقب بعيدة المدى.

(٣) انظر CEDAW/C/2010/47/GC.1، التوصية العامة رقم ٢٧ (النسخة غير المحررة).

٨ - وعلى الرغم من تحديد تحديات عديدة في البيانات التي قُدمت من أجل إعداد هذا التقرير، تظهر التحديات الأربعة التالية بصورة متكررة وثابتة في جميع أنحاء العالم: (أ) الفقر وظروف المعيشة غير اللائقة؛ (ب) والتمييز المتصل بالسن؛ (ج) والعنف وسوء المعاملة؛ (د) والافتقار إلى تدابير وآليات وخدمات خاصة.

الفقر وظروف المعيشة

٩ - يمثل الفقر، بما في ذلك ظروف المعيشة غير اللائقة لكبار السن، أشد التحديات إلحاحا بالنسبة لرفاه كبار السن. ويشكّل التشرد، وسوء التغذية، والأمراض المزمنة التي لا تعالج، والافتقار إلى الحصول على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، وعدم القدرة على تحمل تكاليف الأدوية والعلاج، وعدم ضمان الدخل، مجرد عدد قليل من أكثر قضايا حقوق الإنسان أهمية التي يواجهها عدد كبير من كبار السن يوميا.

١٠ - وأقرت العديد من الدول بالانخفاض النسبي لمستوى المعيشة فيما بين كبار السن بالمقارنة مع شرائح أخرى من السكان، بما في ذلك انتشار الفقر، بل والفقر المدقع، بينهم. وعلى الرغم من انخفاض مستويات الدخل لكبار السن، كثيرا ما قد يتولون هم إعالة أفراد الأسرة بصورة رئيسية وتقديم الرعاية الأولية لهم، بما في ذلك رعاية أحفادهم وغيرهم من أفراد الأسرة.

١١ - وتشير البيانات التي قدمت من أجل إعداد هذا التقرير أيضا إلى وجود ثغرات في تقديم الخدمات لهم فيما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، وكذلك داخل المدن، في الضواحي والأحياء الفقيرة. وتشير إمكانية الحصول على الخدمات والقدرة على تحمل تكاليفها ونوعيتها مصدر قلق بالغ في هذه المناطق. وتشكّل الخدمات الاجتماعية والطبية، على سبيل المثال، وخاصة في القرى النائية وقليلة الكثافة السكانية، تحديات إضافية للنظام، على الرغم من وجود أفرقة خدمات متنقلة في بعض البلدان تقدم خدمات اجتماعية في المنازل.

١٢ - ويرتبط هذا الموضوع أيضا بترتيبات المعيشة. ومن الأسباب التي يكثر ذكرها كسبب للتدهور الملحوظ في دعم الأسرة للمسنين الأنماط الاجتماعية والاقتصادية سريعة التغير وتصغير نواة الأسرة. وفي بعض الحالات، يؤدي هذا التغير إلى عدم تلبية الحاجة إلى مزيد من المساكن وأماكن الإيواء. وتجاهد بعض المجتمعات من أجل التصدي لتحركات الهجرة الكبيرة، التي يخلف فيها المهاجرون كبار السن وراءهم، أو حيث يتحمل المسنون المسؤولية عن رعاية أحفاد تبنّوا نتيجة لوفاة آباؤهم بعد إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكثيرا ما لا يُعترف بمساهماتهم كمقدمي الرعاية، ولا يمكن التنبؤ بالتحويلات المالية التي تُرسل لهم ويُتوقع استمرار رعايتهم لأنفسهم وغيرهم بدون مصادر دخل.

التمييز

١٣ - من التحديات المستمرة الأخرى في كل من البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية الوصمة والتمييز. وفي حين يُعترف بالدور الأساسي الذي يمكن أن يؤديه كبار السن كقائمين على رعاية الثقافة والتاريخ، من قبيل المفارقة أن تقرر الكثير من المساهمات التي قُدمت من أجل إعداد هذا التقرير بالتسامح على نطاق واسع في المجتمعات في جميع أنحاء العالم إزاء التحامل على كبار السن ووصمهم ('التمييز ضد المسنين'). ويتفشى هذا التمييز ضد المسنين في التوظيف، ولم يعمل التشريع نفسه على القضاء على التمييز المتصل بالسن في العمل. ومن الشكاوى المشتركة التي يقدمها كبار السن والمسنون للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان انخفاض فرص العمل وإجراء مقابلات معهم أو أي فرص أخرى للحصول على عمل نتيجة لسنهم.

١٤ - وعندما يتشكل السن بأبعاد أخرى تحدد الهوية في مختلف المجتمعات، بما في ذلك نوع الجنس، والعنصر، أو العرق، أو الدين، أو العجز، أو الجنسية، أو الصحة، أو الظروف الاجتماعية - الاقتصادية، تُمارس أشكال متعددة من التمييز، ينجم عنها بالتالي التأثير على التمتع بجميع حقوق الإنسان. وتشدد البيانات التي قُدمت من أجل إعداد هذا التقرير على حالة كبار السن الفقراء، الذين يعيشون في مناطق ريفية، ويعانون من أمراض مزمنة أو ظروف صحية أخرى أو حالات إعاقة، فضلا عن حالة المطلقات أو الأرمال أو المسنات العازبات.

العنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم

١٥ - تشير المساهمات التي قُدمت أيضا إلى تواتر وأثر العنف وسوء المعاملة على نوعية حياة كبار السن وصحتهم. وتُرتكب في جميع أنحاء العالم حالات إساءة معاملة كبار السن، التي تُعرف عموما بإيذاء بدني أو عاطفي أو جنسي يرتكبه شخص موضع ثقة. وتتضمن أشكاله العديدة فرض الوصاية القسرية، فضلا عن العنف البدني والجنسي في مراكز الرعاية أو المستشفيات أو داخل الأسرة. وتوجه أيضا تهديدات محددة تتعلق بالمعتقدات التقليدية، بما في ذلك العنف نتيجة الاتهام بممارسة السحر والعنف ضد كبار السن المستضعفين بصورة خاصة مثل المهاجرين وكبار السن المعوقين وكبار السن في حالات الصراع وكبار السن الذين يعيشون في فقر، وخاصة المشردين منهم.

الافتقار إلى تدابير وخدمات محددة لكبار السن

١٦ - لا مجال للشك في أن تقديم الخدمات وتصميم تدابير خاصة أمور تؤثر على التمتع بنطاق عريض من حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، يُفتقر إلى الموارد والمرافق لتلبية احتياجات متزايدة، ولا سيما الطلب على خدمات متخصصة مثل المراكز السكنية أو برامج الرعاية المنزلية أو خدمات طب المسنين. وفي حين يمكن أن تتبدى هذه الظاهرة بأشكال مختلفة في أطر شتى، فهي لا تقتصر على أي منطقة واحدة. وفي بعض الحالات، تعترف دول أعضاء بعدم وجود ما يكفي من المراكز السكنية، وخاصة خارج العواصم. وفي حالات أخرى، يوجد اكتظاظ مزمن أو لا يوجد ما يكفي من المختصين في الطب والتمريض المدربين تدريباً ملائماً. وتؤكد بعض البيانات التي قُدمت من أجل إعداد هذا التقرير أهمية رصد مخصصات في الميزانية لتقديم هذه الخدمات من أجل تلبية الطلب المتزايد عليها.

ثالثاً - القواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحقوق المسنين

الصكوك السياسية الدولية

١٧ - بدأ المجتمع الدولي تسليط الضوء على حالة كبار السن في خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة، التي اعتمدت في الجمعية العالمية للشيخوخة في عام ١٩٨٢. وازداد تعزيز التفهم الدولي للاحتياجات الأساسية اللازمة لرفاه كبار السن نتيجة اعتماد مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن لعام ١٩٩١، والأهداف العالمية في مجال الشيخوخة لعام ٢٠٠١ التي اعتمدت في عام ١٩٩٢، والإعلان بشأن الشيخوخة لعام ١٩٩٢.

١٨ - ووجد الإعلان السياسي وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، عام ٢٠٠٢، والذان اعتمدا في الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، وأيدتهما الجمعية العامة في قرارها ٥٧/١٦٧، توافق الآراء السياسي بشأن وضع جدول أعمال معني بالشيخوخة، يركز على التنمية والتعاون الدولي وتقديم المساعدة في هذا المجال. ومنذ اعتماد خطة عمل مدريد الدولية، استُرشد بها في صياغة سياسات وبرامج على الصعيد الوطني، واستُلهمت في وضع خطط عمل وطنية وإقليمية، وقدمت إطاراً دولياً للحوار.

١٩ - وأكدت الدول الأعضاء من جديد، في الإعلان السياسي الذي اعتمد في مدريد، التزامها بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ودعت إلى القضاء على التمييز والإهمال وإساءة المعاملة والعنف على أساس السن. وتضمنت خطة مدريد الدولية على الأخص توجيهات بشأن الحق في العمل والحق في الصحة والمشاركة والمساواة في الفرص في جميع مراحل الحياة، وشددت على أهمية مشاركة كبار السن في عمليات صنع القرار على جميع المستويات.

٢٠ - وتشمل الأولويات التي حُددت في خطة عمل مدريد الدولية طائفة واسعة من القضايا: تكافؤ فرص العمل لجميع كبار السن؛ ووضع برامج تتيح لجميع العمال الحصول على الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، بما في ذلك، عند الاقتضاء، المعاشات التقاعدية، والتأمين ضد العجز، والاستحقاقات الصحية؛ وتحديد حد أدنى من الدخل يكفي لجميع كبار السن، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المحرومة اجتماعيا واقتصاديا. وتم التشديد أيضا على أهمية التعليم المستمر والإرشاد المهني وخدمات التوظيف، بما في ذلك بغرض الحفاظ على أقصى قدرة وظيفية لكبار السن وتعزيز الاعتراف العام بإنتاجيتهم ومساهماتهم. وتمثل الصحة أيضا معلما رئيسيا في خطة عمل مدريد. وتشمل أحكامها مفاهيم الوقاية والمساواة في الحصول على الرعاية الصحية والمشاركة الفعالة وأثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما يتعلق بكبار السن والوظائف الكاملة التي تؤديها بيئات الدعم وتقديم الرعاية.

الصكوك الدولية الملزمة

٢١ - تشمل معظم معاهدات حقوق الإنسان الأساسية ضمنا التزامات عديدة إزاء كبار السن^(٤)، رغم عدم وجود أحكام محددة تركز عليهم. وتنطبق هذه الصكوك على كبار السن بقدر ما تنطبق به على سائر الأشخاص، وتنص على توفير الحماية لحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وعدم التعرض للتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية أو المهينة، والمساواة أمام القانون، فضلا عن التمتع بمستوى معيشة لائق دون تمييز لأي سبب من الأسباب.

٢٢ - ومع ذلك يندر وجود إحالات صريحة إلى السن في المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. وفي حين كُرِّست صكوك عالمية من صكوك حقوق الإنسان لفئات عديدة من الأشخاص، على سبيل المثال، المرأة أو الأشخاص ذوي الإعاقة، لا يوجد صك من هذا القبيل لكبار السن، ولا توجد سوى صكوك قليلة تتضمن إحالات صريحة إلى السن: (أ) تتضمن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم كلمة "السن" في قائمة أسباب التمييز (المادة ٧)؛ (ب) وتتضمن اتفاقية حقوق الأشخاص

(٤) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (دال-٢١))، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (دال-٢١)) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قرار الجمعية العامة ٣٤/١٨٠)، والاتفاقية الدولية المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٦٦٠، الرقم ٩٤٦٤)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (قرار الجمعية العامة ١٠٦/٦١).

ذوي الإعاقة إحالات إلى كبار السن في المادة ٢٥ (ب) بشأن الصحة، وفي المادة ٢٨ (٢) (ب) بشأن توفير مستوى معيشة لائق والحماية الاجتماعية، وتوجد إحالات إضافية إلى إمكانية اللجوء إلى القضاء حسب السن في المادة ١٣ وإلى اتخاذ تدابير حماية تراعي السن في المادة ١٦؛ (ج) وتتضمن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إحالة إلى الشيخوخة فيما يتعلق بالقضاء على التمييز ضد المرأة في التمتع بالحقوق في الضمان الاجتماعي وذلك في المادة ١١-١ (هـ).

٢٣ - وحيث أن حظر التمييز يشكل أحد ركائز القانون الدولي لحقوق الإنسان، يجب أن يحتل التمييز ضد أي فرد بحكم القانون وبحكم الواقع مركز أي تحليل لحقوق الإنسان. ويعرّف التمييز بأنه أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يرمي أو يؤدي إلى عرقلة أو إلغاء الاعتراف أو التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو ممارستها، على قدم المساواة مع الآخرين، في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو المدنية أو أي ميدان آخر^(٥).

٢٤ - وعلى الصعيد الدولي، في حين لا يدرج "السن" صراحة كسبب محظور للتمييز في معظم معاهدات حقوق الإنسان، فهذه القوائم توضيحية وليست حصرية، وهي تتضمن عادة فئة مفتوحة ("أي وضع آخر") تنظر الهيئات التعاهدية في إطارها في التمييز المتصل بالسن.

٢٥ - وتعيّن على منظمة العمل الدولية أن تنتظر اعتماد التوصية المتعلقة بالعمال المسنين رقم ١٦٢ في عام ١٩٨٠ كي تدرج السن صراحة كشكل من أشكال التمييز^(٦)، وقد دعت هذه التوصية إلى اتخاذ تدابير لمنع التمييز في العمل والمهنة في إطار سياسة وطنية لتعزيز المساواة في الفرص ومعاملة العمال، بغض النظر عن سنهم. وبالإضافة إلى ذلك، جاء في توصية منظمة العمل الدولية بشأن إنهاء الخدمة رقم ١٦٦ لعام ١٩٨٢^(٦) ضرورة ألا يشكل السن سبباً وجيهاً لإنهاء الخدمة، رهناً بالقانون الوطني والممارسة الوطنية فيما يتعلق بالتقاعد.

٢٦ - وقد اتخذت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نهجاً مماثلاً على الدوام يؤكد أن السن "يحظر كسبب للتمييز في سياقات عديدة"^(٧) كما أبرزت اللجنة ضرورة معالجة التمييز ضد كبار السن العاطلين عن العمل وضد كبار السن الذين يعيشون في فقر مع

(٥) انظر على سبيل المثال، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٢.

(٦) متاح من <http://www.ilo.org/ilolex>.

(٧) انظر لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢٠، "عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (E/C.12/GC/20، الفقرة ٢٩).

عدم المساواة في الحصول على المعاشات التقاعدية العامة التي يحصل عليها كبار السن نظرا لمكان إقامتهم^(٨).

٢٧ - ومن الأهمية بمكان أن المادة ٢٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية توفر الحماية في المساواة أمام القانون، بما في ذلك ضمان الحماية الفعالة ضد التمييز لأي سبب آخر. وأعربت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عن رأي يفيد "أن التمييز الذي يتعلق بالسن والذي لا يستند إلى معايير معقولة وموضوعية قد يرقى إلى مرتبة التمييز على أساس 'وضع آخر' في إطار المادة ٢٦، وأكدت هذا النهج في عدد من البلاغات الفردية^(٩).

٢٨ - وأوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان كذلك أن المادة ٢٦ تشمل حظر التمييز في القانون أو في الممارسة العملية في أي ميدان من الميادين التي تنظمها وتحميها السلطات العامة، سواء كان التشريع يتصل بأي مادة من مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أو أي مجال آخر، بما في ذلك أي حق في إطار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١٠).

٢٩ - وبعد حظر التمييز على أساس السن، حددت آليات حقوق الإنسان أيضا كبار السن بأهم يشكلون فئة مستضعفة تتطلب تدابير حماية خاصة. وعلى وجه التحديد، تتطلب المادة ١٦ (٢) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تقديم المساعدة والدعم "التي تراعي عنصر السن" إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وأسره ممن منع استغلالهم وارتكاب العنف ضدهم وإساءة معاملتهم، وتقر بذلك وجود حالات خاصة يكون كبار السن فيها مستضعفين.

٣٠ - وتطبق بعض آليات رصد الهيئات التعاقدية الأحكام الحالية لحماية حقوق المسنين، ولا سيما لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، عن طريق تقديم توجيهات تفسيرية بشأن القواعد الموجودة حاليا. وفي عام ١٩٩٥، اعتمدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام رقم ٦^(٨)

(٨) انظر أيضا التعليق العام للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية رقم ٦، "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن" (E/1996/22، المرفق الرابع، الفقرة ٢٢).

(٩) انظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان لوف وآخرون ضد أستراليا، البلاغ رقم ٢٠٠١/٩٨٣، وشميتز - دي - يونغ ضد هولندا، البلاغ رقم ١٩٩٩/٨٥٥، وسوليس ضد بيرو، البلاغ رقم ٢٠٠١/١٠١٦، وألتامر وآخرون ضد النمسا، البلاغ رقم ٢٠٠١/٩٩٨ (متاحة من الموقع <http://www.2.ohchr.org/english/bodies/hrc/>).

(١٠) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، ف هـ زفان - دي فريس ضد هولندا، البلاغ رقم ١٩٨٤/١٨٢ (CCPR/C/29/D/182/1984).

الذي يقدم أول تفسير مفصّل للالتزامات المحددة التي تتحملها الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما يتعلق بكبار السن وحقوقهم. وفي الآونة الأخيرة جدا، اعتمدت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في عام ٢٠١٠، التوصية العامة رقم ٢٧^(٣) بشأن النساء المسنّات وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهن بموجب الاتفاقية.

٣١ - وفيما يتعلق بحقوق محددة، يقضي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعدة حقوق محددة تتصل بالتحديات التي يواجهها كبار السن، مثل الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية (المادة ١٢) والحق في الضمان الاجتماعي (المادة ٩)، والحق في مستوى معيشة لائق، بما في ذلك المأكل والملبس والسكن (المادة ١١)، والحق في العمل (المادتان ٦ و ٧) والحق في التعليم (المادة ١٣). ويرد مجمل موجز لمضمون هذه الحقوق في الفقرات التالية.

٣٢ - ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أشمل حكم بشأن الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية - الحق في الصحة - ورد في معاهدة دولية تتعلق بحقوق الإنسان. وتتساوى مع ذلك في الأهمية اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، المادة ١٢، بشأن التزام الدول بالقضاء على التمييز ضد المرأة في الرعاية الصحية؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة ٢٥ (ب)، التي تتطلب تصميم الخدمات الصحية "للحد من الإعاقات ومنع حدوث المزيد منها، بما في ذلك في صفوف الأطفال والمسنين". والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٧، التي تحظر التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة ويشمل ذلك حظر إجراء التجارب الطبية أو العلمية دون الموافقة الحرة على ذلك.

٣٣ - وقد أكدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جديد أهمية اتخاذ نهج متكامل، يجمع بين عناصر العلاج الصحي الوقائية والعلاجية والتأهيلية، بناء على فحوصات طبية دورية للجنسين؛ وتدابير لإعادة التأهيل البدني والنفسي تهدف إلى الحفاظ على أداء كبار السن لمهامهم واستقلالهم الذاتي؛ وتقديم الاهتمام والرعاية للمصابين بأمراض مزمنة والمرضى الميؤوس من شفائهم وتجنبيهم المعاناة من آلام يمكن تخاشيها وتمكينهم من الموت بكرامة^(١).

(١١) انظر لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٤ "الحق في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة"، (E/C.12/2000/4)، الفقرات ٢٥ و ٣٤ و ٣٥.

٣٤ - وينص في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١١-١ على الحق في مستوى معيشة لائق، بما في ذلك الغذاء الكافي والسكن اللائق، والتحسين المستمر في ظروف المعيشة، وترد عبارات مماثلة في المادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفيما يتعلق بالحق في السكن، أيدت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعض التوصيات الواردة في خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة^(١٢)، ولاحظت أنه ينبغي للسياسات الوطنية أن تساعد كبار السن على مواصلة العيش في المنزل وضمان اندماجهم اجتماعيا، وتيسير التنقل والاتصال من خلال توفير وسائل نقل ملائمة لهم^(١٣).

٣٥ - ويكرس الحق في الضمان الاجتماعي، بما في ذلك التأمين الاجتماعي، في صكوك مختلفة، وخاصة في: المادة ٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعبارات عامة؛ وفي المادة ١١-١ (د) و (هـ) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تقضي بالمساواة وعدم التمييز ضد المرأة، ولا سيما في حالات التقاعد والبطالة والمرض والعجز والشيخوخة؛ وفي المادة ٢٨-٢ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تقضي بالتمتع بالحماية الاجتماعية على قدم المساواة مع الآخرين كما تقضي بأن تتاح لكبار السن المعوقين الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية والحد من الفقر.

٣٦ - وفي عام ٢٠١٠، تناولت الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع قضية تقديم معاشات تقاعدية اجتماعية أو غير قائمة على دفع اشتراكات لكبار السن كبعد هام لنظم الضمان الاجتماعي. وأكدت في تقريرها على انخفاض نطاق تغطية نظم المعاشات التقاعدية القائمة على دفع اشتراكات، وقدمت توصيات لكفالة امتثال المعاشات التقاعدية القائمة على عدم دفع اشتراكات للمعايير الأساسية لحقوق الإنسان^(١٤).

٣٧ - وفيما يتعلق بالحق في العمل، تحدد المادتان ٦ و ٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نطاق ومضمون هذا الحق وتنص على أن لكل شخص الحق في الحصول على فرصة لاكتساب رزقه بالعمل الذي يختاره بحرية، في إطار ظروف

(١٢) ترد إحالات مماثلة أيضا في خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، انظر تقرير الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، مدريد، ٨-١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.IV.4)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني، التوجيه ذو الأولوية الثالث.

(١٣) انظر E/1996/22، المرفق الرابع، الفقرة ٣٣.

(١٤) انظر A/HRC/14/31.

عمل عادلة ومواتية مع الحصول على أجور عادلة والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي. وحثت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم ٦، الدول على اتخاذ تدابير لمنع التمييز على أساس السن في العمل والمهنة ووضع برامج للتقاعد (الفقرات ٢٢-٢٥). ويؤكد التعليق العام رقم ١٩ (الفقرة ١٥) ضرورة أن تكون سن التقاعد مناسبة، وينبغي للدول أن تحددها، وتبرز التوصية العامة رقم ٢٧ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أهمية العمل مدفوع الأجر للمسنات.

٣٨ - وفيما يتعلق بالحقوق في التعليم، كما أكدته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فيما يتعلق بالمادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(١٥)، في حالة كبار السن، ينبغي للدول أن تتبع مسارين متكاملين هما: (أ) متابعة حق المسنين في الاستفادة من البرامج التعليمية؛ (ب) وإتاحة دراية وخبرة المسنين للأجيال الأصغر سناً. وأشارت اللجنة إلى مفهوم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن التعليم مدى الحياة، والذي يشمل برامج غير رسمية ومجتمعية وترفيهية لكبار السن بغية تنمية شعورهم بالاعتماد على الذات وشعور المجتمع المحلي بالمسؤولية في هذا الشأن.

٣٩ - ويمكن الاطلاع في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أحكام أخرى ذات صلة يمكن أن تفيد كبار السن، حتى وإن كانت لا تعالج شواغل محددة لهم، وهي تشمل ما يلي: المادة ٩ بشأن إمكانية الوصول؛ والمادة ١٢ بشأن الاعتراف بهم على قدم المساواة أمام القانون، بما في ذلك فيما يتعلق بالتدابير المناسبة لدعم التمتع بالأهلية القانونية وممارستها؛ والمادة ١٩ بشأن العيش المستقل والإدماج في المجتمع المحلي، بما في ذلك اختيار مكان الإقامة على قدم المساواة مع الآخرين وإمكانية الحصول على مجموعة من خدمات الدعم في المنازل وأماكن السكن وغيرها من خدمات الدعم المجتمعية؛ والمادة ٢٠ بشأن القدرة الشخصية على التنقل، بما في ذلك الحصول على الوسائل المعينة على التنقل والأجهزة والتقنيات المساعدة والموظفين المتخصصين؛ والمادة ٢٦ بشأن التأهيل وإعادة التأهيل للحفاظ على أقصى قدر من الاستقلال.

رابعاً - الاستجابات الوطنية لقضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان

٤٠ - لا يشكل كبار السن فئة متجانسة وينبغي عدم معاملتهم على هذا النحو. وتختلف تجارب كبار السن بالنسبة للرجال عن النساء، وهي تختلف أيضاً اختلافاً كبيراً بين شخص

(١٥) انظر E/1996/22، المرفق الرابع، الفقرتين ٣٦ و ٣٧.

في الستينات وشخص في الثمانينات من العمر. ويمكن للظروف الصحية وضمان الدخل وفرص العمل والترفيه والمشاركة والتكيف الاجتماعي والبيئي والاستقلال الذاتي والحرية في اختيار مسائل محورية بالنسبة لرفاههم أن تحدد إلى حد بعيد الطريقة التي يريد كل فرد أن يعيش حياته بها بكرامة بصرف النظر عن السن.

٤١ - ومع ذلك، ما يشترك فيه كبار السن، كمجموعة، هو تجربة الحياة داخل مجتمعات كثيرا ما تصاحب الشيخوخة فيها قوالب نمطية وتُعزى لهم قيمة أقل وتترع عنهم قدراتهم السياسية ويعانون من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي. وفي هذا السياق، من الجوهرى وضع قوانين وسياسات لتعزيز احترام وحماية وإعمال جميع حقوق الإنسان، بغض النظر عن السن، كنداير وآليات محددة لتلبية احتياجاتهم ووضع خدمات خصيصا لهم ومنافع ومرافق لجميع الأعمار.

ألف - القوانين والسياسات الوطنية

٤٢ - بصورة عامة، يعترف عدد من الدساتير صراحة بمبادئ المساواة وعدم التمييز ضد كبار السن، وإن جاء ذلك بعبارات شتى وبدرجات مختلفة. ويتضمن بعضها إحالة صريحة إلى "السن" كأساس لمنع التمييز، في حين تضمن دساتير أخرى الحماية بموجب شرط عدم التمييز العامة "لأي أسباب أخرى". ويتضمن عدد قليل من الدساتير أيضا إحالات صريحة إلى كبار السن وحقوق محددة بما في ذلك دساتير وُضعت مؤخرا تشمل أحكاما لحماية كبار السن من العنف وسوء المعاملة، وتقدم معاشات تقاعدية ورعاية مدى الحياة، وتوفر الحقوق الثقافية والمشاركة.

٤٣ - كما تورد البيانات التي قُدمت من أجل إعداد هذا التقرير وتناقش قوانين عديدة تتضمن أحكاما محددة لحماية حقوق الإنسان لكبار السن. وفي بعض الحالات، سُنّت تشريعات وطنية على أساس توجيهات إقليمية تعالج عدم التمييز^(١٦).

٤٤ - وفي عديد من البلدان، تم تحقيق اللامركزية في تقديم الخدمات وتنفيذ سياسات محددة وتولى أمرها الحكومات المحلية. ويفترض الأساس المنطقي وراء تحقيق اللامركزية في بعض النواحي تحسين فهم الاحتياجات والقيود على الصعيد المحلي، فضلا عن توثيق الصلات مع المستفيدين في هذا المضمار. وفي هذه الحالات، تحدد الحكومات المحلية قائمة الخدمات

(١٦) انظر على سبيل المثال مبدأ المساواة في المعاملة فيما يتعلق بالسن، كما يرد في توجيه المجلس الأوروبي بشأن إنشاء إطار عام للمعاملة على قدم المساواة في العمل والمهن (توجيه المجلس 2000/78/EC المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠).

وتتحمل المسؤولية القانونية عن كفالة تقديم المساعدة والكشف المبكر عن العنف أو سوء المعاملة والإبلاغ عن هذه الحالات والاستجابة لها. وبالإضافة إلى ذلك، وُضعت مراسيم وأنظمة مجتمعية محددة لمكافحة التمييز القائم على أساس السن.

٤٥ - ومع ذلك، لا تضمن اللامركزية دون تمويل كاف أو صلاحيات فعالة دائما الحصول على نتائج أفضل. وعلى سبيل المثال، يجري التشديد على أن التأخير في تفويض الصلاحيات إلى المحافظات لتنفيذ تشريعات أو برامج مخصصة يشكل أحد الأسباب الرئيسية لحدوث تأخيرات حرجة في التنفيذ. وتشمل المتطلبات الأخرى لفعالية التنفيذ ما يلي: زيادة التمويل زيادة كبيرة؛ تدريب الأخصائيين الاجتماعيين على مواجهة النقص الحرج في هؤلاء الأخصائيين؛ والتعاون فيما بين الإدارات الحكومية ومقدمي الخدمات؛ وحالة استعداد المحافظات لتنفيذ سياسات وبرامج محددة.

٤٦ - وفي بيانات شتى قُدمت، يتضح أن التشريعات والسياسات الجديدة تشترك في تناول حالات كبار السن والمعوقين. وقد أنشأت بعض الدول مكاتب خاصة لكل من كبار السن والمعوقين، تطبق نهجا متمائلا ومبادرات مشتركة للفتين. وقامت هذه الهيئات أيضا بجماعات توعية عن طريق وسائل الإعلام لهاتين الفئتين من السكان عن طريق الإذاعة والتلفزيون، بهدف التصدي لأي وصمات تُلحق بهما.

٤٧ - ويحق النظر في الصلة بين كبار السن وذوي الإعاقة. ففي حين أنه لن يعاني كل فرد من كبار السن من إعاقة، ولا يمكن مساواة الشيخوخة بالإعاقة، يعاني بعض كبار السن أيضا من حالات إعاقة. ولا شك في أن الشيخوخة يمكن أن تصطبغ بإعاقة جسدية أو عقلية أو ذهنية أو حسية ويمكن لبعض التدابير التي تعالج مسائل مثل القدرة على التنقل أو دعم اتخاذ القرارات أو الأهلية القانونية أو الرعاية المتزلية أن تستجيب لمختلف مسائل حقوق الإنسان التي تؤثر على كل من كبار السن وذوي الإعاقة. بيد أن عدم تحديد ومعالجة مسائل محددة لكل فئة أو سن سياسات لكبار السن وتخصيص موارد مالية وبشرية كافية لاحتياجاتهم تشكل أمورا تؤدي إلى خطر الإهمال. وهناك بعض التحديات التي يواجهها كبار السن ممن لا يعانون من حالات إعاقة قد تتركهم أيضا دون الاستفادة من سياسات أو تدابير تكفل لهم التمتع بجميع حقوقهم على قدم المساواة مع غيرهم.

٤٨ - ووضع عدد قليل من الدول آليات شاملة ومتعددة القطاعات في استجابتها لشيخوخة السكان منذ التسعينات من القرن الماضي، واستثمرت موارد كبيرة وأدججت فيها الدروس المستفادة ومشاريع تجريبية. وفي هذه الحالات، وُضعت مجموعة من القوانين والأنظمة

والسياسات تهدف إلى صون الضمان الاجتماعي والصحة والثقافة والتعليم والرياضة والمشاركة الاجتماعية لكبار السن.

٤٩ - وفي النهاية، من الأهمية الحاسمة، لغرض وضع وتقييم القوانين والسياسات، جمع معلومات مصنّفة حسب السن وتحليلها تحليلاً منهجياً. وبدون توفر بيانات دقيقة وتُستكمل بانتظام قد يكون إدماج جميع الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك رصد التمييز، غير فعال أو قد تُصبح بيانات قد فات أوأناها. وتقدم البيانات الكمية، مثل الإحصاءات الاقتصادية - الاجتماعية استعراضاً عاماً للحالة، إلا أنها قد تُغطي أحياناً على عدم المساواة. وللأسف، لا تُتاح معلومات مصنّفة حسب السن، على نطاق واسع.

٥٠ - والحاجة ملحة إلى تحسين النظم الوطنية للإحصاءات/جمع البيانات، لا سيما الإحصاءات المتعلقة بالأشخاص الذين يبلغون الستين وما فوق. وقد اتخذ عدد قليل من الحكومات خطوات للتصدي لهذا التحدي، بما في ذلك إنشاء نظام المؤشرات الإحصائية للعاملين الذين يمرون بمرحلة الشيخوخة، توفر بيانات أساسية لصياغة خطط وآليات تقييم في هذا المضمار. وفي السياق ذاته، كلفت بعض الحكومات بإجراء دراسات لتقييم ظروف معيشة كبار السن، في حين أضافت حكومات أخرى وحدة مستقلة معنية بكبار السن في الدراسات الاستقصائية الدورية متعددة الأغراض للأسر المعيشية. وأنشأت حكومات أخرى قواعد بيانات محددة معنية بكبار السن الذين يعيشون في مرافق للرعاية.

باء - التمييز

٥١ - غطت المساهمات التي قدمت من أجل إعداد هذا التقرير مجموعة من المبادرات والتدابير التي وُضعت للقضاء على التمييز ضد كبار السن، لا سيما ما يتصل منها بالعمل والتقاعد والتدريب المهني والعضوية في المنظمات المهنية أو المجتمعية. ووضعت بعض الدول تشريعات لمكافحة التمييز المتصل بالسن حينما لا يوجد مبرر موضوعي للترقية لغرض تشريعي. ومن المثير للاهتمام، أن بعض القوانين المناهضة للتمييز تعالج أيضاً التمييز غير المباشر أو وجود معايير أو ممارسات أو أحكام تبدو محايدة ولكنها تؤدي إلى حرمان شخص بلغ سناً معيناً. وشملت المبادرات الابتكارية لمكافحة الوصمة والتمييز والعنف ضد كبار السن تصوير فيلم وثائقي يعرض صورة إيجابية وشاملة للشيخوخة ونشر وتوزيع نشرات على نطاق واسع لزيادة الوعي بشأن سوء المعاملة، والوصمة والتمييز المتصلين بمرض الخرف. وفي عدد قليل من البلدان، أيضاً، أيدت المحاكم مبدأ حظر التمييز على أساس السن.

جيم - العنف وسوء المعاملة

٥٢ - يتعرض الكثير من المسنين والمسنات لأخطار تهدد حقوقهم في الحياة والصحة والحرية والأمن الشخصي في شكل عنف وسوء معاملة في منازلهم أو في مرافق الرعاية أو في مجتمعاتهم المحلية، بما في ذلك التعرض لهجوم عنيف نتيجة معتقداتهم التقليدية. ويُفهم أن العنف ضد المرأة، بصورة أكثر تحديداً، يشمل على سبيل المثال لا الحصر، العنف الجسدي والجنسي والنفسي الذي يُرتكب في أماكن خاصة أو عامة، أو ترتكبها الدولة أو تتغاضى عنه، أينما يحدث^(١٧). وفيما يتصل بالتمييز وعدم التمكين اتصالاً وثيقاً، كثيراً ما لا يجري الإبلاغ عن العنف أو يجري توثيقه توثيقاً غير كامل حيث أن كبار السن يترددون في الإبلاغ عن هذه الحوادث أو لا يتمكنون من القيام بذلك.

٥٣ - وبصورة عامة، تعترف المساهمات التي قدمتها الدول من جميع مناطق العالم بالطابع المتعدد والتراكمي لهذه الظاهرة. وأكدت بعضها عوامل أساسية تشمل زيادة الاعتماد على الآخرين والعزلة والضعف، فضلاً عن العزلة القسرية وفرض القيود عليهم والافتقار إلى الوسائل المالية أو التخلي عنهم. وهناك اعتراف أيضاً بالصلة الجوهرية بين السن وبعض أشكال الإعاقة الإدراكية وبعض حالات الإعاقة الذهنية والإهمال. وفي كثير من الأحيان، تكلف الخدمات العامة المتاحة لمساعدة ضحايا العنف أو العنف المتزلي أو العنف القائم على نوع الجنس أيضاً بتقديم خدمات للضحايا من كبار السن، بما في ذلك تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي لهم. بيد أنه قد يُفتقر إلى المهارات والقدرات الكافية للتصدي لأنواع محددة من إساءة معاملة كبار السن أو لتقديم ترتيبات بديلة.

٥٤ - وقد أنشأت بعض الحكومات، تتراوح ما بين مستويات منخفضة الدخل ومرتفعة الدخل، كيانات وسياسات محددة لمكافحة سوء معاملة كبار السن. وتتضمن الأمثلة على ذلك منظمات وطنية ومجتمعية أنشئت خصيصاً لتلبية احتياجات كبار السن وتقديم مجموعة متنوعة من الخدمات، بما في ذلك إتاحة خطوط ساخنة للاتصال وتقديم المساعدة الطبية في حالات الطوارئ، وتوفير المأوى المؤقت والمساعدة القانونية. وهي تشمل أيضاً أنظمة للإحالة، وتوفير إمكانية الحصول على المعلومات والمشورة، وإجراء عمليات التفتيش في مواقع مرافق الرعاية، وتقديم المساعدة الفنية في المنزل وتقديم مطالبات عُقل من الهوية. وبدأت بعض الحكومات شن حملات واسعة النطاق لمكافحة سوء معاملة كبار السن. وتشمل البرامج الحالية أيضاً مبادرات مثل إصدار شهادات حُسن السير والسلوك الإلزامية

(١٧) قرار الجمعية العامة ٤٨/١٠٤.

لمقدمي الرعاية الذين يتلقون أجورا لقاء عملهم وإصدار مبادئ توجيهية لهم، بما في ذلك إدخال واجب الإبلاغ عن إساءة معاملة المسنين.

٥٥ - ويجب وضع ادعاءات ممارسة السحر في سياق حوادث إساءة المعاملة والإهمال الجسيمة التي يرتكبها أفراد الأسرة والمجتمع المحلي. وفيما يتعلق بالعنف الناجم عن هذه الادعاءات، أنشأت بعض الحكومات مراكز في جميع أنحاء البلد لاستقبال النساء المسنات اللاتي نَحَلَّت أسرهن أو مجتمعاتهن المحلية عنهن أو نبذهن. بيد أنه لم تتخذ أي تدابير خاصة لمكافحة الظاهرة التي تُصبح فيها نساء مسنات وأرامل أهدافا لأسرهن أو مجتمعاتهن المحلية.

دال - الاستغلال المالي

٥٦ - تلاحظ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، لعام ٢٠٠٢، أن الإهمال وسوء المعاملة والعنف ضد كبار السن يتخذ أشكالاً عديدة، جسدية ونفسية وعاطفية ومالية، وهي تحدث في كل مجال اجتماعي واقتصادي وعرقي وجغرافي. وكما لوحظ في العديد من البيانات التي قُدمت، لا يزال كبار السن يتعرضون لأخطار متعددة تهدد ممتلكاتهم أو دخلهم أو منافعهم، ويشمل ذلك الاحتيال عليهم وحرمانهم التعسفي من ممتلكاتهم، وسرقة ومصادرة أراضيهم أو ممتلكاتهم أو منافعهم وفقدانهم التمتع بأهليتهم القانونية وممارستها، عن طريق الاحتيال عليهم، بغرض السيطرة على شؤونهم المالية.

٥٧ - وأبلغ عن اتخاذ بعض المبادرات لحماية حق كبار السن في ممارسة أهليتهم القانونية. ومن الأمثلة على ذلك إجراء إصلاحات للحماية القضائية للمسنين الذين يُعتبروا مستضعفين، بما في ذلك سنّ قوانين جديدة بشأن الوصاية القانونية ووضع ضمانات للحصول على موافقتهم فيما يتعلق بقرارات تخص حياتهم وممتلكاتهم. وفي بعض الحالات، يمكن أن يقرر المسنون مقدما مَنْ سيتولى الوصاية عليهم ويصبح مسؤولاً عن ممتلكاتهم ورعايتهم.

هاء - الصحة

٥٨ - يتسم قطاع الصحة بأهمية أساسية لحالة المسنين. وتركز ردود الحكومات على قضايا مختلفة، بما في ذلك دعم الأدوية والإعفاء من رسوم الاستخدام ونظم التأمين الصحي وتقديم خدمات خاصة، بما في ذلك إنشاء أقسام بطب الشيخوخة، والاهتمام الذي يركز على بعض الأمراض المزمنة وتدريب الأفراد وإجراء البحوث واتخاذ سياسات لمعالجة مسائل الصحة العقلية، وخاصة مرض الخرف، وعلى وجه التحديد مرض الزهايمر (فقد الذاكرة).

٥٩ - وتم تعديل بعض السياسات الصحية الوطنية لمعالجة تزايد معدل الإصابة بأمراض مزمنة التي كثيراً ما تصيب كبار السن. وقد اتخذ عدد قليل من البلدان خطوات لكفالة حق كل شخص يزيد سنه عن ٦٥ عاماً في إجراء فحوص طبية مجانية له بصورة منتظمة، بما في ذلك تشخيص وعلاج الأمراض المزمنة. وقُدمت تقارير عن توفير خدمات منزلية وخدمات متجولة في مراكز حضرية وريفية. كما أنشأ عدد قليل من الحكومات صناديق صحية وطنية، ووزع بطاقات صحية للمطالبة بتكاليف منخفضة للأدوية، في حين قامت حكومات أخرى بوضع آليات لكفالة الحصول على الموافقة المناسبة من المرضى المسنين على تقديم خدمات لهم وعلاجهم.

٦٠ - وعلى الرغم من مجموعة هذه الأمثلة، أُعرب عن الكثير من مشاعر القلق في هذا الشأن. وتؤكد المنظمات غير الحكومية أنه ما زال يجري تجاهل كبار السن وإيلاء أولوية منخفضة لهم في السياسات والبرامج الصحية ورصد الموارد لهم. وفي الوقت الراهن، ما زالت المناقشات بشأن الرعاية الصحية في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل تركز بشدة على صحة الأم والطفل، ولهذا السبب، تغيب عن المناقشات مسائل صحية طوال دورة الحياة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بكبار السن. وهناك أيضاً اهتمام محدود بالأمراض غير المعدية، رغم أن الشيخوخة تشكل أحد العناصر الرئيسية وراء زيادة هذه الأمراض وأن الإصابة بها تحدث بصورة رئيسية في سن متقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال تكلفة الحصول على الرعاية الصحية والأدوية باهظة بالنسبة لكثير من النساء المسنات والرجال المسنين الأكثر تهميشاً.

٦١ - وتشمل التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء، خاصة البلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط، ما يلي: عدم وجود سياسات صحية شاملة، بما في ذلك الوقاية وإعادة التأهيل ورعاية المرضى الميئوس من شفائهم؛ ولا يوجد سوى عدد قليل من الخطط أو الاستراتيجيات الوطنية المعنية بالشيخوخة الصحية والفاعلة تضمن المأوى والأغذية الأساسية والمرافق الصحية والمياه الصالحة للشرب والأدوية الأساسية؛ والافتقار إلى الأطر القانونية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان في مرافق الرعاية طويلة الأجل؛ وعدم اتخاذ تدابير محددة لتجنب الألم وتوفير الرعاية التيسيرية التي تتيح للمرضى الميئوس من شفائهم الموت بكرامة.

٦٢ - ويتجه كبار السن إلى اللجوء إلى مراكز الرعاية الصحية بعد بلوغ المرض مراحل متقدمة. وكثيراً ما ينجم هذا عن عدم توفر إمكانية حصولهم على الرعاية الصحية، بما في ذلك بُعد المسافة وتكلفة السفر إلى المرفق، خاصة في المناطق الريفية التي تعاني الهياكل

الأساسية فيها من التخلف، والمسافات الشاسعة والنقل الذي يعاني من مشاكل؛ واكتظاظ مراكز الرعاية الصحية الأولية؛ وعدم كفاية التربية الصحية العامة، بما في ذلك التأخر في الحصول على الرعاية الصحية حينما يعزى كبار السن أو أسرهم الأعراض لمرضٍ يتعلق بالشيخوخة؛ والنقص في الأخصائيين الصحيين وعدم كفاية مهاراتهم؛ والنقص في الأدوية.

واو - الرعاية طويلة الأجل والرعاية المنزلية

٦٣ - في سياق إصلاح قطاعي الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، تمثل الرعاية طويلة الأجل أحد المجالات الرئيسية للتدخل التي ما زالت توجد فيها عناصر كثيرة يتعين تطويرها. وفي بعض الدول، نُفذت تدابير بهدف توسيع نطاق الخيارات المتاحة للمستخدمين المحتملين لخدمات الرعاية طويلة الأجل ودعم قطاع الرعاية طويلة الأجل خارج المؤسسات عن طريق تعزيز الرعاية المنزلية وتحسين الرعاية في ختام الحياة. بيد أن الرعاية طويلة الأجل لا تزال غير كافية وتعاني من النقص في العاملين وانخفاض نوعية الخدمات.

٦٤ - وفي بعض البيانات التي قُدمت، لوحظ أن بعض الدول أنشأت نُظم تأمين للرعاية طويلة الأجل تقدم استحقاقات للحصول على خدمات صحية وطبية، والرعاية العامة، والرعاية فيما يتعلق بأمراض طويلة الأجل أو المعوقات الأخرى الناجمة عن الشيخوخة، بما في ذلك الحفاظ على الحياة اليومية المستقلة. ولاحظت بيانات أخرى قُدمت أن تقديم الرعاية طويلة الأجل (على سبيل المثال العلاج والمساعدة في أداء المهام اليومية والتمريض المنزلي لكبار السن الذين يعانون من أمراض مزمنة) يُقسّم بين نظم الرعاية الصحية ونُظم الرعاية الاجتماعية. وقد تُنظم الحكومات المحلية هذه الخدمات وتمولها، رغم أن القطاع الخاص (الجمعيات غير الهادفة للربح والمؤسسات والأعمال التجارية) تتولى أيضا تقديم شِطر كبير من هذه الخدمات، وهي لا تخضع دائما للتخطيط أو الرصد المركزي، ومن ثم ليست هيكلية أو مستدامة.

٦٥ - وتتسم برامج الرعاية المنزلية والدعم المنزلي بأهمية جوهرية للأفراد الذين يعانون في أداء مهامهم اليومية. وتُسهم هذه الخدمات في ممارسة العديد من الحقوق، مثل الحق في الصحة وحرية التنقل. وهي تعزز الاستقلال ونوعية الحياة. بيد أن بعض البرامج المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن كثيرا ما تقدم نطاقات متنوعة من خيارات الدعم. وفي بعض الحالات قد تختلف معايير الأهلية للحصول على خدمات الدعم في المنزل: إذ تستبعد بعض المعايير أشخاصا ذوي إعاقة في حين تستبعد أخرى كبار السن، حتى ولو كانت ذات الخدمات قد تلزم للفتتين. وفي بعض الولايات القضائية، عندما يُسجّل أفراد

كمعوقين في إطار القطاع الصحي، فقد يفقدون وضعهم هذا (إلى جانب استحقاقاتهم المالية) حينما يُصبحون أكبر سناً.

زاي - الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية

٦٦ - يتسع النطاق الكامل للأمتلة التي قدمت على سن التقاعد وشروطه ومعاييرها وسيطلب إجراء تحليل لكل بلد على حدة. بيد أنه يجدر بالذكر أن هناك عاملين هامين هما: أولاً، ما زالت توجد اختلافات على أساس نوع الجنس، على سبيل المثال في الحالات التي يكون فيها سن تقاعد المرأة أقل من سن تقاعد الرجل. ويجري حالياً في عدد قليل من البلدان زيادة سن تقاعد المرأة تدريجياً كي يعادل سن تقاعد الرجل. ثانياً، أن سن التقاعد يحتل مركز إصلاحات تجري حالياً، لا سيما في المنطقة الأوروبية.

٦٧ - وبالمثل، تباينت التقارير المقدمة عن الإصلاحات التي تُجرى على الضمان الاجتماعي والإصلاحات التي تُجرى لمواجهة الفقر بين كبار السن. وهناك أمثلة على حدوث زيادة كبيرة في شمول كبار السن بالمعاشات التقاعدية وتعميم إمكانية حصولهم عليها، وقد أدى هذا إلى التأثير إيجابياً على الحد من الفقر. وهناك أمثلة أكثر تواضعاً، تشمل ما يلي: الإعفاءات الضريبية، وإعانة أدوية محددة؛ والتعويض عن مصاريف المصحات؛ وتقديم الأجهزة المعينة والأطراف الاصطناعية؛ والأخذ بتدابير خاصة لضمان تقديم قروض ميسرة للإسكان كجزء من أسس الحماية الاجتماعية. كما تم إدخال التحويلات النقدية للشيوخ وفي بعض الحالات تضاعفت تغطيتها في سنوات قليلة. كما أُدرج على جدول الأعمال تقديم معاشات تقاعدية مدى الحياة لكبار السن، يستفيد منها الغالبية العظمى من الأشخاص الذين كانوا غير مؤهلين للحصول على معاش تقاعدي في السابق. وذكرت التقارير أن أثر بعض هذه التدابير على حياة المستفيدين منها وأفراد أسرهم الآخرين إيجابي، لا سيما في كفالة الحصول على وجبات غذائية منتظمة وزيادة مستويات الاكتفاء الذاتي.

٦٨ - وأجرت دول عديدة، لا سيما في المنطقة الأوروبية، إصلاحات في المعاشات التقاعدية في السنوات الأخيرة، على الأقل جزئياً بسبب الأزمات المالية والاقتصادية. وتنظر هذه الإصلاحات في استدامة نظام المعاشات التقاعدية وكفايته في المستقبل وقامت بزيادة سن التقاعد الوطني، وهي تهدف إلى كفالة التضامن وإعادة التوزيع بين الأجيال، وأيضاً تحسين حماية الشيوخ التي يكفلها النظام العام، بما في ذلك توفير دخل كاف بعد التقاعد.

حاء - العمل

٦٩ - تقوم بعض البلدان بسن تشريعات بشأن التمييز على أساس السن تمنع أو تحظر صراحة أشكال التمييز المباشر وغير المباشر على أساس السن في العمالة وتجعله غير قانوني. وتشمل الأمثلة على ذلك قوانين مناهضة التمييز التي تشمل العمال الذين يبلغون من العمر ٤٠ عاماً أو أكثر، مع عدم تحديد الحد الأقصى للسن، وهي تهدف إلى تشجيع العمالة على أساس القدرة وليس السن. وسنّت بلدان أخرى تشريعات لاتخاذ إجراءات إيجابية يُطلب بموجبها إلى الأعمال التجارية أن تكفل تشغيل نسبة معينة من العمال لديها الذين تبلغ أعمارهم ٥٥ سنة أو أكثر، وتحديد أنواع الوظائف التي ينبغي إيلاء أولوية التوظيف فيها لكبار السن.

٧٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، اعتمد توجيه المجلس الأوروبي الذي أنشأ إطاراً عاماً للمساواة في المعاملة في العمل والمهنة (2000/78/EC)، والذي يتضمن السن من بين الأسباب الأخرى للتمييز، وذلك كجزء من العديد من القوانين الوطنية. ويقضي هذا التوجيه بأن تضع جميع الدول الأعضاء تشريعات تحظر التمييز المباشر وغير المباشر في العمل على أساس أمور في جملتها السن. وهو يشمل العمل والأعمال الحرة والمهنة، فضلاً عن التدريب المهني والإرشاد المهني. بيد أنه من المهم متابعة الكيفية التي سينفذ بها هذا التوجيه.

طاء - تعليم الكبار والتعليم المستمر

٧١ - قُدم عدد من مبادرات التعليم المستمر، تشمل مراكز النشاط الثقافية، وبرامج الحاسوب والإنترنت، والتدريب المهني. وتتضمن بعض الأمثلة التوضيحية على ذلك ما يلي: وضع سياسات محددة تعالج إتاحة إمكانية الحصول على التعليم مدى الحياة كجزء من التعلم لأسباب شخصية واجتماعية ومهنية ويشمل ذلك تمويل البحوث في هذا الميدان؛ وتقديم الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية التي توفر إمكانية الحصول على المعلومات والتعليم؛ والتدريب على تعليم الكبار. وتعتمد المشاريع الرائدة المعنية بالشيخوخة الفاعلة في شبكات اجتماعية جديدة على متطوعين لديهم الرغبة في تقديم التعليم، وعلى هياكل أساسية مهنية وعلى التعاون عبر الأجيال. ومن الأمثلة الأخرى، أدت استجابة إحدى الحكومات للحاجة إلى التعليم إلى إنشاء "جامعات العصر الثالث"، وتضم أقساماً للقانون، والرعاية الصحية، والدراسات السياسية والاقتصادية، وعلم النفس، والزراعة.

ياء - المشاركة في صنع السياسات والحياة السياسية والثقافية

٧٢ - من منظور حقوق الإنسان، من الجوهري مشاركة كبار السن مشاركة مباشرة ومدروسة في تصميم السياسات العامة وذلك من أجل إدماجهم باعتبارهم أصحاب حقوق. كما تشكل المشاركة ضمانا ضد الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية. وشدد العديد من الدول الأعضاء على مفهوم "السياسات العامة مع كبار السن" في برامجها متعددة القطاعات. وقامت بإنشاء مجالس استشارية تكون بمثابة هيئات تمثيلية رسمية لكبار السن، تعالج قضايا مع جهات عامة وخاصة، وتشارك في المناقشات المتعلقة بالسياسات في المجالات المتصلة بإصلاح المعاشات التقاعدية والتأمين الاجتماعي والرعاية الصحية والرعاية طويلة الأجل. وفي بعض الحالات، وضعت الدول خطط عمل وطنية بمشاركة فعالة مع رابطات المتقاعدين.

٧٣ - وليست المشاركة السياسية لكبار السن مجرد حق في حد ذاتها، وإنما تشكل أيضا طريقة هامة لكفالة قيامهم بأدوار فعالة في المجتمع وتضمين القوانين الوطنية اعتبارات تراعي السن في القوانين والسياسات. ومن الناحية الفعلية، وبعد تحديد الحد الأدنى لسن الرشد، لا يوجد تحديد في معظم البلدان لسن ممارسة الحق في التصويت والترشح للانتخاب. وفي عدد من الدول، يتجاوز سن العديد من الممثلين في المجالس المحلية والعامة الستين، وقد درج المواطنون كبار السن على المشاركة مشاركة فعالة في الانتخابات، وهم أعضاء في أحزاب سياسية، وينظمون حركاتهم ورابطاتهم السياسية الخاصة بهم. وما زال كبار السن من الرجال والنساء يؤدون أدوارا فعالة في نظم الزعامة التقليدية، وعلى الأخص في المناطق الريفية.

كاف - إمكانية اللجوء إلى القضاء والتماس سبل الانتصاف القضائية

٧٤ - تتطلب حماية حقوق الإنسان أداء نظام العدالة مهمته بفعالية وتقديم سبل انتصاف عن الانتهاكات في الوقت المناسب وتوفير ضمانات محددة تكفل مساواة الجميع أمام القانون وأمام المحاكم^(١٨).

٧٥ - وتلاحظ بعض البيانات التي قدمت وضع تدابير محددة تكفل إمكانية لجوء كبار السن إلى القضاء، وهي تشمل ما يلي: تقديم المساعدة القانونية أو تخصيص هيئات لمساعدتهم؛ الإحالة وتخفيض رسوم التقاضي أو الإعفاء منها؛ وإنشاء محاكم ونظم محلفين

(١٨) كما جاء في العهد الدولي الخاص في الحقوق المدنية والسياسية (قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف) (د-٢١)، المادتان ٢-٣ و ٢٦.

خاصة لمعالجة المنازعات التي تشمل كبار السن؛ تقديم خدمات المشورة بشأن حقوق الإنسان لكبار السن في مرافق الرعاية الاجتماعية؛ ومنح قروض لتغطية مصاريف المحاكمات.

٧٦ - وفي العديد من البلدان، يتسم دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالأهمية القصوى. ومما يثير الاهتمام أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تؤدي دورا حاسما بالنيابة عن هذه الفئة السكانية بسبب أمور ليس من أقلها زيادة عدد المطالبات التي تقدم إليها من كبار السن. وكثيرا ما تكون لدى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ولاية واسعة تشمل حماية المسنين، والترويج لحقوقهم، والقضاء على أي شكل من أشكال التمييز ضدهم، بما في ذلك في قضايا عديدة تشير صراحة إلى التمييز المتصل بالسن.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٧ - هناك اعتراف عالمي بالتحديات التي يواجهها كبار السن فيما يتعلق بحقوق الإنسان بصورة خاصة. وفيما يستمر تقدم السكان في السن وزيادة أعداد المسنين في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، فإن بعض هذه التحديات قيمة بأن تصبح أكثر حدة. ويحظى العنف ضد كبار السن وسوء معاملتهم وإهمالهم بالقلق في جميع أنحاء العالم. ويتفاقم التمييز على أساس السن فيما يتصل بالتمتع بجميع الحقوق، من جراء أشكال أخرى من التمييز، وعلى وجه التحديد التمييز على أساس الظروف الصحية أو الجنس أو الإعاقة أو الأصل العرقي.

٧٨ - والتدابير التي تم تحديدها على الصعيد الوطني وقدمت من أجل تجميع هذا التقرير تدابير متعددة ومتنوعة، وتشمل بعض الممارسات الجيدة. وأولت بعض الحكومات الوطنية، خاصة في السنوات الأخيرة، الاهتمام للثغرات في المعايير وضرورة منح حماية خاصة لكبار السن. بيد أن هذه السياسات غير متناسقة في جميع أنحاء العالم ولا تشير بصورة عامة إلى وجود أطر قانونية وسياسية ومؤسسية شاملة لحماية حقوق الإنسان لكبار السن. وهي تفتقر بصورة خاصة إلى آليات تكفل المشاركة والمساءلة. وأكدت المساهمات التي قدمت، بدرجات متفاوتة، وجود أوجه قصور في تنفيذ السياسات، عند توافرها، في حين لاحظت بيانات أخرى أنه في حين قد تكون التدابير فعالة، فهي لا تكفي عندما تواجه بطلبات كثيرة ومتزايدة. وفي الحالات التي تتطلب اتخاذ المزيد من التدابير الهيكلية، اختارت بعض الحكومات نهجا للرعاية الاجتماعية، قد لا يكفل الاستدامة أو الأثر طويل الأجل للتمتع بحقوق الإنسان بدون تمييز.

٧٩ - وعلى الصعيد الدولي، ما زال لا يوجد نظام حماية دولي مكرس لحقوق الإنسان لكبار السن. وتفتقر آليات حقوق الإنسان القائمة حالياً إلى نهج منهجي وشامل في تناول الظروف المحددة لكبار السن من الرجال والنساء.

التوصيات

٨٠ - تشكل ولاية الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة لغرض تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن، الذي أنشأته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ في قرارها ١٨٢/٦٥، خطوة حاسمة نحو استكشاف الثغرات الموجودة على الصعيد الدولي في حماية حقوق الإنسان لكبار السن. وقد تود الجمعية العامة النظر في مواصلة عمل الفريق العامل المفتوح العضوية حتى يتسنى له الاستمرار في رآب هذه الثغرات، والنظر كذلك في جدوى وضع صكوك وتدابير أخرى، على سبيل الأولوية.

٨١ - وقد تود الجمعية العامة أن توصي الدول الأعضاء بتعزيز قدرتها فيما يتعلق بزيادة فعالية جمع البيانات والإحصاءات والمعلومات الكمية من أجل تحسين تقييم حالة وحقوق كبار السن وإنشاء آليات مناسبة لرصد البرامج والسياسات الموجهة من أجل كفالة حقوق الإنسان لكبار السن. وينبغي جمع البيانات مع إيلاء اهتمام خاص لكبار السن في المناطق الحضرية والريفية والضواحي، فضلاً عن كبار السن الذي يعانون من حالات ضعف، مثل المسنات أو كبار السن الذين يعيشون في فقر.

٨٢ - وبالإضافة إلى ذلك، قد تود الجمعية العامة أن توصي الدول الأطراف في الصكوك الدولية الموجودة حالياً بإدراج حالة كبار السن بصورة أكثر صراحة في التقارير التي تقدمها. وينبغي أيضاً لآليات رصد الهيئات التعاهدية والجهات التي لديها ولاية اتخاذ إجراءات خاصة إيلاء اهتمام في أوائل بنود جدول أعمالها يكرس لحالة كبار السن في مناقشتها مع الدول لدى نظرها في التقارير أو في بعثاتها القطرية.

٨٣ - وقد تود الجمعية العامة أن توصي الدول الأعضاء بزيادة فعالية تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج متعددة القطاعات معنية بحقوق كبار السن بما يتماشى مع مبادئ المساواة وعدم التمييز، مع إيلاء المراعاة الواجبة للصكوك الموجودة حالياً وخطط العمل الوطنية المعنية بالشيخوخة. ويمكن للحكومات أن تستفيد في مساعيها من التعاون والدعم التقنيين من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإحصائية الوطنية والكيانات الأكاديمية والوكالات المتخصصة والكيانات التابعة للأمم المتحدة.